

الاستهلاك المحلي للبنزين د. سامي عبدالعزيز النعيم

11/17/2010

www.saudienergy.net



الحقيقة التي يصعب على البعض قبولها تتمثل في استمرار ظاهرة زيادة الإستهلاك المحلي للبنزين في المملكة العربية السعودية حيث تشير بعض التقارير إلى إرتفاع مبيعات البنزين في السوق السعودي لعام 2009م إلى أكثر من 6% مقارنة بعام 2008م مما يزيد الفجوة الموجودة بين معدل الطاقة الإنتاجية لمصافي المملكة العربية السعودية السبعة من البنزين و معدل الإستهلاك المحلي. تتمثل أسباب هذه الظاهرة فيما يلي:

- 1- النمو الإقتصادي للمملكة العربية السعودية و تحسن الدخل للفرد السعودي نتيجة لهذا النمو المستمر.
- 2- إزدياد التعداد السكاني للمملكة بسبب ارتفاع معدلات التكاثر السكاني للمملكة العربية السعودية و الذي يقدر ب3-5% سنوياً، والذي يُعتبر من أعلى معدلات التكاثر في العالم حيث من المتوقع تضاعف عدد سكان المملكة كل 20-25 سنة.
- 3- التوسع العمراني المطرد أفقياً في جميع مدن المملكة عامة و المدن الرئيسية مثل مكة المكرمة و المدينة المنورة و الرياض و جدة و الدمام خاصةً بحيث تضاعفت المساحة العمرانية لهذه المدن الرئيسية بعدة مراحل في العقود الأخيرة، مما أدى الى تباعد المسافات و الأماكن و الحاجة الماسة للتنقل بين هذه المناطق عن طريق السيارات المستهلكة للبنزين.
- 4- ازدياد الإستهلاك المحلي للبنزين خاصة في مواسم الحج و العمرة بسبب ازدياد عدد الحجاج و المعتمرين نتيجة لتحسن الدخل و الإقتصاد.
- 5- سوء الإستهلاك من قبل البعض لهذه السلعة الرخيصة بسبب انخفاض سعرها مقارنة بسائر دول العالم، و كذلك بسبب عدم توفر بدائل و وسائل مواصلات و نقل عام ذات مستوى عالي من الجودة كمترو الأنفاق و القطارات و الحافلات المريحة.

هذه الأسباب مجتمعة أدت الى إرتفاع معدل إستهلاك الفرد السنوي في المملكة العربية السعودية من البنزين الذي يقدر بأكثر من 1000 لتر/السنة (إعتماداً على تعداد المملكة الذي يقدر ب 25 مليون)، والذي بكل المقاييس يُعتبر من أكبر معدلات الإستهلاك السنوي للبنزين للفرد في العالم.

للحد من هذه الظاهرة الغير مقبولة لدى الكثير يجب مواجهة هذه الظاهرة بتطوير إستراتيجية وطنية متكاملة ذات ثلاثة محاور:

المحور الأول يتمثل في زيادة الإستثمارات المحلية و تشجيع الإستثمارات الخارجية لبناء مصافي جديدة كالتي تم الإتفاق على بنائها في الجبيل و ينبع والتي من المتوقع لها سد هذه الفجوة وهذا النقص المحلي في البنزين على المدى المتوسط. المعروف أن هذا المحور يُعتبر من أهم أولويات مجلس البترول الأعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله -حفظه الله- التحدي الذي يواجهه هذا المحور يتمثل في سعر بيع البنزين في السوق السعودي الذي قد يجعل هذه المشاريع ذات غير

جدوى إقتصادية. هذا التحدي يجعل خيار إستيراد البنزين أفضل من تعديل مصافي المملكة أو بناء مصافي جديدة لإنتاج كميات بنزين أكثر على حساب المشتقات الأخرى ذات السعر الأعلى من البنزين و التي عادة تُصدر و تباع حسب أسعارها في الأسواق الدولية و التي تفوق أسعارها المحلية.

المحور الثاني يتمثل في تطوير و زرع مبدأ ثقافة ترشيد الطاقة عامة و ترشيد استهلاك البنزين خاصة في الخطط الخمسية لجميع الوزارات و الدوائر الحكومية و الشركات الكبرى خاصة قطاع الصناعة و قطاع المواصلات و النقل العام من قطارات و غيرها في المدن الرئيسية مثل مكة المكرمة و المدينة المنورة و الرياض و جدة و الدمام. كذلك زرع هذه الثقافة (ترشيد الطاقة) في خطط التوسع و التطوير العمراني للمدن لكي يكون عمودياً أكثر منه أفقياً. فلنتصور للحظة أن هذا التوسع العمراني الذي حدث في العقد الأخير في تلك المدن الرئيسية حدث عمودياً بدلاً من التوسع الأفقي الذي حدث على أرض الواقع، و لنتصور أيضاً وجود قطارات سريعة و مريحة على مستوى عالي من الجودة بين مدن المملكة و وجود قطارات أنفاق و حافلات نقل عام مريحة و عالية الجودة في هذه المدن الرئيسية خاصة مكة المكرمة و المدينة المنورة أثناء مواسم الحج و العمرة و مدن الرياض و جدة و الدمام. فكم كمية البنزين الذي يمكن توفيرها؟ و لعل مشروع قطارات المشاعر التي سوف يبدأ العمل بها هذه السنة يكون أول خطوة لتحقيق هذا المحور الإستراتيجي بعيد المدى.

المحور الثالث يتمثل في تفعيل خطة وطنية متكاملة لنشر ثقافة الترشيد في استهلاك البنزين في المجتمع السعودي بما فيها حملات إعلامية و تعليمية لنشر هذه الثقافة. أهمية هذا المحور يتمثل في وجوب نجاح المحور الثاني أولاً لأنه من المستحيل أن تقنع أحداً باستخدام وسائل النقل العام بدون وجود وسائل نقل عام مريحة ذات جودة عالية. بمعنى آخر، لا نطالب أحداً بالترشيد في استهلاك البنزين مع عدم وجود بدائل أفضل من السيارة. فلتكن هدف هذه الإستراتيجية الوطنية المتكاملة جعل وسائل النقل العام خيار أفضل للجميع من السيارة. يجب كذلك ربط هذا المحور بمبدأ الحفاظ على البيئة من خلال التقليل من الملوثات الناتجة عن عملية إحتراق البنزين التي تمثل أحد عوامل زيادة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المسؤل عن ظاهرة الإحتباس الحراري.

الحقيقة أنه لا يمكن قبول هذا الإزدياد في الإستهلاك المحلي للبنزين الذي يقدر ب 6% سنويا الذي يوجب إما مضاعفة الطاقة الإنتاجية لمصافي المملكة من البنزين كل 20 سنة أو استمرار ظاهرة إستيراد البنزين الغير مقبولة في دولة تمتلك أكبر إحتياطي بترولي في العالم. فكلا الحلين أمرٌ من الآخر و سوف يمثل تحدي كبير لصناعة الطاقة السعودية على المدى البعيد ما لم يتم تطوير و تفعيل إستراتيجية ترشيد الإستهلاك.